عيوب صياغة التعريف في العصر الحديث

د. حسين محمد حسين البطاينة
ود. فتحي "محمد رفيق" أبو مراد
جامعة البلقاء التطبيقية– كلية الحصن الجامعية
الأردن – إربد

ملخص: من حق التعريفِ أن يكون له تعريفٌ، كيف لا؟ وهو ما تتعرَّفُ به الأَشياءُ، فهو الأجدر بذلك. والتعريف هو ركيزة جميع العلوم الإنسانيَّة، بما فيها علوم اللغة، لذلك عمدتُ في هذا البحث إلى تبيين معنى التعريف في اللغة من خلال جهود اللغويين والمعجميِّين، كما وضَّحتُ أبرز العيوب وأشهرها التي عانت منها صياغة التعاريف في العلوم كافَّة، من خلال علم المصطلحات، مستشهداً بآراء اللغويين والمصطلحيِّين المعاصرين، ومنوِّهاً إلى آليَّة معالجة هذا العيوب، والتخلُّص من العنت الحاصل في التعريفات نتيجة العيوب التي تعتريها، ثمَّ ختمت البحث بما وصل إليه من نتائج.

الكلمات الدالة: عيوب، صياغة، التعريفات، اللغويون، المعجميِّون، الرعاية الاجتماعية.

Abstract : the faults of formalizing definition in new age.

The definition has the right to be defined. why not ?. it is used to define things and deserves to be defined.

the definition is the base of all human sciences including language sciences. the present paper aims at pointing out the meaning of definition linguistically. it also aims to show the faults in forming definition in all sciences by showing the terms and views of contemporary linguists .

The paper aims to show the techniques to correct the faults and to get rid of them.

keywords: faults, forming, definition, linguists, social care.

التعريف لغةً: هو الإعلامُ، وضدُ التنكير، والوقوفُ بعرفات[1]. تشير مادة (عرف) في معاجم اللغة إلى دلالات كثيرة يهمنا منها ما يدخل في صلب موضوعنا. قُدّمت للتعريف تعريفات كثيرة متأثرة باتجاهات متعددة. وبنظرة أصحابها إلى الظاهرة.

ويرى بعضهم أنّ تحديد مفهوم التعريف يعدّ من أكثر المصطلحات صعوبة، وذلك لارتباطه بجلّ الدراسات الإنسانية والطبيعية[2]. يبدو أنَّ كل معجم ينظر إلى التعريف من وجهة نظر ما، وقد وردت تعاريف للتعريف من حقبة زمنية عميقة. إذ نجد أنّ التعريف لم يقتصر على اللغويين حسب، بل حظي بتأملات الفلاسفة منذ عهد أفلاطون الذي يعرّفه بأنه نهاية عملية الحصول على معرفة الأشياء الحقيقية، وهي المثل[3] ويرى أرسطو (تلميذ أفلاطون)، أنّ التعريف صيغة تحدد الطبيعة الجوهرية للشيء[4].

أما بالنسبة إلى الجهود العربية في تعريف التعريف، نجد بذورها عند ابن سينا (428 هـ) الذي يحدده بأنه: تحوّل دال على ماهية الشيء[5]، ويحدّه الأصوليون بأنه: ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر[6].

ويُلحظُ أنَّ ثمة فرقاً بين رؤية الفلاسفة لماهيَّة التَّعريف ورؤية الأصوليين العرب لها؛ إذ تتمحورُ الرؤيةُ الفلسفيَّةُ حولَ ماهيَّة الشيْءِ وجوهره، في حين تتمحورُ الرؤيةُ الأصوليَّةُ حول محورٍ أشملَ يضمُّ ماهيَّةَ الشيْءِ وأمورَ أخرى كالشكل والمثال وغيرها. ويتطوّر تعريف التعريف عند الأصوليين، فنجد أنَّ ابنَ تيمية يعرِّفُهُ بقوله: هو تفصيلُ ما دلَّ عليه الاسم بالإجمال. ويرى أبو البركات البغدادي (ت: 547) أنَّهُ: تعريف الشيء بنظائره وأشباهه، والكلِّيِّ المعقولِ بجزيئاته وأشخاصه[7].

أمَّا تعريف التَّعريفِ عند اللغويين والمعجميِّين، فقد تداخل مع مفاهيمَ أخرى كالشرح والتفسير والتأويل، ويبدو أن سبب هذا التداخل هو تكامل القراءات التحليلية للنصوص الشرعية[8].

وأخيراً، فتعريفُ التَّعريفِ: شرحُ معنى الكلمةِ بذكرِ مكوِّناتها الدلاليةِ أو تباينِ اشتقاقها واستعمالها أو بالإشارةِ اليدويَّةِ إلى ما يماثلُها[9].

وثمَّة بحوثٌ عربيَّةٌ تناولت قضية التعريف بالدرس والتحليل، وكانت أشمل دراسة عربيَّة علمية شاملة تعالج التعريف من وجهة معجمية للدكتور حلام الجيلالي، بعنوان (تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة)[10]، وهي دراسة أكاديميَّة مقارنةٌ تنطلق من مجموعةٍ من النقائض في معاجمنا الحديثة.

إنّ صياغة التَّعريف عمليَّةٌ معقدةٌ جداً وشاقَّةٌ وحسَّاسةٌ، تحتاجُ إلى قوّةٍ في التركيز وسعة في الثَّقافة والاطِّلاع على الشيء المرادِ تعريفُه، وامتلاكِ أدواتٍ لغويَّةٍ دقيقةٍ. المقصود بالصيغة (Formule) هو الهيئة التي يُبنى عليها نص التعريف المعجمي، لا بالنظر إلى ما يصوغه المعجميُّ حسب في ظل التقنيات المتبعة، بل بالنَّظر إلى المتكلِّمين في المجالات المختلفة، وما يصوغه من تعاريفَ لا تخضع للتقنيات والمناهج التي يعتمدها المعجميون[11]، ومن ثَمَّ فصياغةُ التَّعريف وفق هذا المنظور مرتبطةٌ بعلاقةٍ عضويةٍ بالمعجم الذي يغدو الحاضنةَ الشرعيةَ والموضوعيةَ لهُ، والمعجم هو المخزن والمستودع لها، ولَمَّا كانت صياغة التعريف عملية لغوية تستند إلى قاعدة دلالية منطقية، فهذا يعني أنها تستلزم جملة من الشروط والنماذج التي يجب أن تُلزمَها وألاَّ تخرجَ عليها حتى لا تقعَ في دائرة النقصان، لكنَّ تطبيقَ هذه الشروط أو القواعد اللازمة لصياغة التعريف ليس أمراً هيناً حتى أنَّني لا أستطيعُ أَن أَدَّعيَ باستحالة تطبيقها مئة في المئة، اللهمَّ إلا عند بعض المعرِّفين، ومن ثَمَّ أرى أَنَّ صياغة التعريف المثلى النموذجية تستلزم حتماً أن ينهض بها مؤسَسةٌ لا أفراد.

عيوب صياغة التعريف: يمكن حصر عيوب صياغة التعريف في النقاط الآتية:

الوقوع في الدور: وهو أن يضع المعجم تعريفاً للمدخل ثم يأتي إلى ذلك التعريف، فيعرفه بتعريف آخر، ثم يعود مرة أخرى إلى ذكر ذلك التعريف الأول كأن يعرف المدخل (سار) مثلاً بـــ (مشى)، و(مشى) بـــ (ذهب) وذهب بـــ (سار) وهكذا[12]، ومن يتتبع التعاريف في معجماتنا العربية يجد أثر هذا النقص فيها، وهذا النقص يتولّد عنه التكرار والترادف، وهذا كله لا طائل منه. وإذا كان يفيد في تشكيل رصيد ترادفي مع مرور الأيام، ويقلل من حيرة المستعمل، فإنه كثيراً ما يؤدي إلى الجهل بالمعرَّف، وبخاصة إذا كان يحيل على معانٍ بعيدة[13]. وهذا التسلسل الدوري مبدأ فلسفي منطقي تحوَّل إلى ظاهرة أو آفةٍ تصيب فروع العلوم والمعرفة الإنسانية، ومن بينها العلوم اللغوية والتعاريف، لذلك يجب التخلص من هذا النقص التعريفي ما أمكن، وإلاَّ كنَّا كمَنْ ينفخُ في رماد، وللتخلص من هذا النقص لا سبيل إلى ذلك إلا بالدِّقة اللغوية، ومراجعة كتب الفروق اللغوية للوقوف على المعاني الدقيقة لكل كلمة نرصد فيها خط التعريف، ولعل هذا النقص أكثر ما يصيب من التعاريف التعريف بالمرادف؛ وهو أن نعرِّف الشيء بمرادفه.

إذا ما اعتمدنا وجهةَ نظرٍ نظريّةً بشكلٍ دقيقٍ نجد أنَّ جُلَّ ما يقدِّمُهُ التَّوضيحُ بواسطة مصطلحٍ مرادفٍ هو تأخيرُ المشكلة، وليسَ حلُّها، لأنَّ المصطلح المرادف يحتاجُ بدوره أنْ يُعرَّفَ، فالتَّأثيرُ الوحيدُ الذي يخلقهُ وجود المرادف هو زيادةُ الفوضى في القوائم المصطلحية، إذ إنَّ تعريف المصطلح (إزاحة) في حقل هندسة التحويلات باعتباره تساوي القياس، وتساوي القياس باعتباره (إزاحة) ليسَ الوقوع في أحبولة الدوران في الحلقة المفرغة، ومن منظورٍ تعليميٍّ تُعَدَّ عمليَّةُ إدخال مرادفٍ موحٍ ليسَ بصفةِ معرِّفٍ، بل باعتباره وسيلة لإضفاء معنى على الوحدة الرياضيِّة المجرَّدة مع تحذيرِ المبتدئين في ميدان الرياضيَّات من الوقوعِ في الانزلاقاتِ غير المرغوبِ فيها

في عِدَادِ الأَساليب والطَّرائق الفعَّالة لحملِ هؤلاءِ على استيعابِ تصوُّرٍ جديدٍ، برغم الانتقادات المبررة مع ذلك التي يوجِّهُها الصَّفَائيُّون[14].

الإبهام: قد يكون التعريفُ مبهماً غامضاً، والسَّببُ في ذلكَ؛ إِمَّا من طريقةِ تأليفِ مكوِّناته وكلماتِه (تقصير لفظي أو تركيبي)، أَو أَنْ يكونَ بسبب وجودِ بعض الكلمات المبهمة التي تحتاجُ هي الأُخرى إِلى شرحٍ وتعريفٍ، فيلبسُ المعنى العام للشَّيْءِ المعرَّفِ، وتكون ملامحُ التعريف غير واضحةٍ في ذهنِ المتلقِّي. علماً أَنَّ الغاية المتوخَّاة من التعريف هي الإِيضاح وإِبانة المعنى المقصود، فلا فائدة من إِيراد كلماتٍ تحتاجُ إِلى توضيحٍ، فالوضوح يتحقَّقُ من سلامة العبارة وقدرتها على إِبراز الدلالة للقارئ الاعتيادي من أَقرب طريقٍ، كما تتحقَّقُ الدِّقةُ من سلامة المعلوماتِ وعدم تناقُضِها[15].

وثمَّة سبب آخرُ لتوليدِ الإِبهام في التعريف، وهو سببٌ غيرُ لغويٍّ، إِنَّما هو علميٌّ يتمثَّلُ في صحَّة المحتوى المعلوماتي الإِخباري للتعريف، وعدم تضاربِ الحقائق والمعلوماتِ العلميَّة؛ لأَنَّ ذلكَ يمزِّقُ التعريفَ، ويُتلفُ الغايةَ والهدفَ منهُ ويُحوِّلُهُ إِلى ضربٍ من العبَثِ.

يقول فراز جوزيف معلِّقاً على هذا العيب: "إِنَّ التعاريفَ ليست دائماً غامضة ولكنَّها في الغالب صعبةُ الفهمِ، إِنَّها مسألةٌ على المصطلحيِّ أَنْ يتفهَّمها جيداً"[16].

فهو يلقي تحمُّلَ تبعات هذا العيب على المعجَمِيِّينَ فقط، لكن يبدو في كلامِه نوعٌ من الغموض، فهو يقولُ: إِنَّ التعاريفَ ليسَتْ دائماً غامضةً، ثُمَّ يقولُ في السياق ذاتهِ: ولكنَّها في الغالب صعبة الفهم، ولعلَّه يقصدُ من هذا الكلامِ أَنْ يُفرِّقَ بين الغموضِ الناتج من صعوبة الكلماتِ وبين صعوبة الفهم الناتجة عن إِساءة ترتيب كلماتِ التَّعريف ترتيباً صحيحاً، فيحصل لدينا التَّعقيدُ اللفظيُّ الذي ينتجُ عن التَّعقيدِ الدلاليِّ وصعوبة الفهم، ومن ثم لا سبيل للتَّخلُّصِ من هذا العيبِ إِلاَّ باتِّباعِ قاعدة

التحليل الذي يقضي بتعريف المفردة بواسطة مفرداتٍ تكونُ أَسهلُ منها على الصعيد الدلاليِّ ممَا يحظرُ بوجهٍ خاصٍّ الدورانَ في حلقةٍ مفرغةٍ.

إِنَّه مطمحٌ بعد المثالِ بالمعنى الحصريِّ في معاجم اللغة، ولكنَّهُ مُلِحٌّ في قائمة المصطلحات الرياضيَّة[17]، ثمَّ يعترفُ إِيف جينيتيوم من مركز الأَبحاثِ في جامعة فرانش كوننيه بأَنَّ فكرةَ البساطة هذه فكرةٌ نسبيَّةٌ[18]، بمعنى أَنَّ ما أَراهُ سهلاً من الكلماتِ يراهُ غيري صعباً، فقد تكونُ كلمةٌ سهلةً بالنِّسبةِ إِليَّ صعبةً بالنِّسبةِ إِلى غيري، وقد يحدثُ العكسُ، وثمَّةَ قاعدةٌ ثانيةٌ من قواعدِ التَّعريفِ نستطيعُ عبرَها التَّخلُّصَ من عيبِ الإِبهام، وهذه القاعدة تُدعى قاعدة المقْيَسَة (بحسب المترجمة ريتا خاطر)، وتقضي هذه القاعدة بإِنشاءِ التعريف على نحو نتحاشى فيه أَنْ نوردَ في صياغته المصطلحات المبهمة والمصطلحات المترادفة، وتبدو مسألة تجنيب المصطلحاتِ المبهمة مسألةً مُسلَّماً بها، وبُغية التَّغلُّبِ على هذا الإِبهام يقترحُ ملتشوك وضع دليلٍ لكلِّ مفردةٍ[19].

السَطحيَّة: وتعني عدمَ التَّمايُزِ، فيأتي التعريف قاصراً لا يميِّزُ المعرَّف من غيره من المعرَّفات، كما في تعريف المثلث بأَنَّه شكل هندسي، أو الماء بأَنَّهُ سائل شفاف، حيث إِنَّ هناك أَشكالاً هندسية عديدة وسوائل شفافة متنّوعة[20].

وقد يكون السبب في هذا الأمر مقصوداً، وذلك بأن يكون صاحب التعريف قد أحسَّ بالقارئ، بمعنى أَنَّهُ يعتقد بمعرفة القارئ أو المتلقي بالشَّيْءِ المعرَّف، فلا داعيَ للتعميق والشرح وزيادة الإِيضاح، وهذه الظاهرة كانت منتشرةً في بطون المعاجم القديمة، فنرى أَنَّ المعجميِّينَ يكتفون أحياناً بكلمة (معروف – وهو معروف – نبتٌ معروف – حيوان معروف) وما أشبه هذه العبارات، ولكن هذه التعريفات قد تَصْلُحُ نوعاً ما في معاجم اللغة العامَّة؛ كلسان العرب والقاموس المحيط وتاج العروس، ولكنَّها تُعدُّ عيباً وخطأً فادحاً في المعاجم الخاصة التي تُعنى

بجمع مصطلحات علم معين وتعريفها؛ كمعاجم الفيزياء والكيمياء والرياضيات ففي معاجم اللغة يُكتفى بتعريف الماء مثلاً بالقول: الماء سائل شفاف أو سائل معروف أو الماء معروف، لكن تعريف الماء في الكيمياء لا تناسبه هذه الطريقة.

من المآخذ التي آراها على هذه التعريفات السطحية أنَّ الفهم نسبيٌّ عند الناس وكذلك المعرفة، فكلمة مثل (الشيح) نبات معروف بالنسبة إليّ، لكنه غير معروف بالنسبة إلى غيري، أو معرفتي به تفوق معرفة غيري، فأنا رأيتُ النبتة في الواقع وتناولتُ مغليَّها شرباً، أما غيري فرأى صورتها في المجلات مثلاً، وقرأ عنها فالمعرفة بالشيء المعرَّف نسبّية، لذلك لا بُدّ من التخلص من هذا العيب التعريفي في الأبحاث والمعاجم الحديثة.

عدم التزام قاعدة الكتلة الأقصى: سرعان ما يغدو التعريف المعبّر عنه بواسطة المصطلحات الأولية الأكثر سهولة وحدها تعريفاً مطلسماً، وينبغي ضمن نطاق الممكن أن تتمّ صياغة التعريف العائد لتصوُّرٍ معينٍ على نحو يتعذَّرُ فيه استبدالُ أيٍّ من أشكال التصوُّرات الأسهل الواردة في هذا التعريف بمفردة سبق أن تمّ تحديدها[21].

هذه القاعدة تذكّرنا بالمحور الاستبدالي الذي ابتكره فردينان دي سويد الذي يقضي بإمكانية استبدال كلمة بكلمة (ترادف)، لكن قاعدة الكتلة الأقصى هذه تختلف عنه بعدم إمكانية استبدال أي كلمة من الكلمات بكلمة أخرى ترادفها في التَّعريفِ ومن ثم تقف هذه القاعدة على النقيض من ظاهرة الترادف لأنها توحي أنَّ لا كلمة تقوم مقام أخرى، لذلك يجب اختيار أسهل الكلمات بحيث لو نقَّرنا بطون الكتب والتراث على كلمة تكون أسهل منها لما عثرنا عليها.

وفي نظري كأَنَّ التزام هذه القاعدة مستحيلٌ أو أشبهُ بالمستحيل لأنه معرَّض لمسألة النسبية الآنفة الذكر، فما أراه أنهُ سهلاً من الألفاظ والكلمات قد يراه غير صعباً، وما أراه صعباً قد يراه غيري سهلاً استناداً إلى الخلفيات المعرفية والثقافية

لكل شخص، لكن على الرغم من هذا الاعتراض الوجيه إلاَّ أَنَّهُ لا يسوِّغُ لنا عدم التزام هذه القاعدة قدر المستطاع، ولو تطلَّب الأمرُ تضافر الجهود على ذلك، فما يكون سهلاً في زمن معين يغدو صعباً في زمن آخر، وما يكون صعباً في زمن قد يغدو سهلاً في زمن آخر، وهكذا.

فمصطلح مثل الحاسوب كان غير واضح لدى عامة الناس، ويحتاج إلى تعريف شامل ودقيق، أمَّا الآن فأصبح مفهوماً لدى عامة الناس، لكن مثل هذه المسألة حقيقة لا يمكن ضبطها لأن المعجميِّين لا يمكنهم التنبؤ بحياة الكلمة أو المصطلح.

أي يجب أن يتضمن نص التعريف التصورات الأولية، بيد أن إمكانية الإدلاء بالتعريف من خلال الاستعانة بالتصوُّرات الأوليَّة فقط لا تعدو كونها مجرد إمكانية نظرية يمكن تخيُّلُها بالنسبة إلى الحاسوب، ولكنَّها غير ملائمة للإنسان، وتبدو قاعدةُ الكتلة الأقصى بمثابة قاعدةٍ فرعيَّةٍ لقاعدةِ الاقتصاد اللغوي في التعبير، وبناءً عليه يمكننا أن نَحظُرَ من أن يصار إلى ذكر الخاصية نفسها عدة مرات في التعريف عينه ولا جرم أنَّ مثل هذا الحشو لا يُعدُّ خطأً بكلِّ ما للكلمة من معنى، بل عدمَ مهارةٍ تأليفيَّةٍ ينبغي تماشيها من حيث المبدأ، ولكن من الممكن أن يقع عنصر المعنى نفسه عند نقطة تقاطع شكلين ممَّا يشكِّل حشواً مقنَّعاً[22]. ومن ثم فتحقيق هذه القاعدة يبقى مسألة نسبية لكن ينبغي تطبيقها قدر المستطاع وعدم تجاهلها بالكلية.

وقد تنبَّه العرب منذ القديم إلى هذا العيب؛ يقول ابن سينا: "فربَّما عرَّفوا الشَّيْءَ بما هو مثله في المعرفة والجهالة كمن يُعرِّفُ الزوجَ بأنَّه العددُ الذي ليس بمفردٍ[23].

فكثيراً ما تعتمدُ المعاجمُ على تعريف المدخل بكلمات غير معرَّفةٍ في المعجم أو غير مذكورةٍ أصلاً في متن المعجم ممَّا يجعلُ التَّعريفَ قاصراً[24] مطمئنِّين في ذلك إلى حضور التصوُّر في ذهن المتلقي، لأنَّه من التصوُّرات الأوليَّة التي تُبنى منها التصورات المركَّبة، فيقعون بذلك في تعريف الشَّيْء بما هو بحاجة إلى تعريف.

القالبيَّة والمحدوديَّة: ونعني بالقالبيَّة التعريفَ الأقصى الذي يعطي أقصى حدٍّ من الخصائص الضرورية الكافية حتى يصبح التعريف جامعاً، والمنحى على ما هو عليه بصفة مجّردة، كما في تعريف المطرقة بأنها أداة للطرق، وتتشكَّل من كتلةٍ معدنيَّةٍ فولاذيَّةٍ بها ثقب عين يثبَّت بها مقبض. والمحدوديَّةُ تمثِّلُ التعريفَ الأدنى؛ أيْ: أقلَّ الخصائص الموصلة إلى دلالة المدخل كما في تعريف المطرقة بأنها: آلة من حديد ونحوه تطرق بها المعادن وتدق المسامير[25].

الفرق بين التعريفين واضحٌ للعيان، فعلى حين قدَّم لنا التعريف الأوَّل أكثر من خصوصية للمطرقة، نجد أن التعريف الثاني يكتفي بأدنى هذه الخصائص وهي جنس الأداة ووظيفتها، ولا نستطيع ترجيح كفة تعريف على الأخرى مادام كلا التعريفين يفضيان إلى حقيقة الشيء المعرّف؛ أي: هذان التعريفان بمنزلة الأسهم التي تلتقي مزودها في نقطة واحدة هي الهدف.

ومن ثم تظل قيمة التعريف رهن قدرته على كشف حقيقة المعرّف، والأخذ بأيدينا إلى المعنى المقصود، لكن أرى أنه من الأسلم والأفضل الجمع بين هاتين الخصيصتين (القالبية والمحدودية) ما أمكن؛ لأنَّ الاعتماد على إحداهما دون الأخرى فيه شيء من النقص والقصور عن إيفاء المقصود.

1- **عدم مراعاة مبدأ الاقتصاد اللغوي:** الاقتصاد اللغوي، كما هو متعارف عليه لدى اللِّسانيين والبلاغيين وغيرهم، يعني بذل أدنى جهد ممكن لأداء الأغراض (المقصود)، فهو بهذا المعنى لا يعني الإسهاب والإطالة، ولا يعني الخوف والتقصير على حساب المعنى.

والضابط المعقول لهذا القانون يقضي باستمرار الخوف والتقصير مادام لا يخلُّ بالمعنى، فإنْ أَخلَّ بالمعنى نتوقّف عن ذلك.

وفي الحقيقة مهما سرنا في الخوف فلا بُدَّ أن نتعرَّض للحشو والزيادة؛ لأن اللُّغة لا تضبط بالقوانين الرياضية الصادقة، ولا تسير وفق المعادلات الكيميائية الدقيقة جداً؛ لذلك لا يمكن صياغة خطاب عاديٍّ بأسلوب البرقيات؛ أي: أَنَّهُ لا يمكن نقلها بالحدِّ الأدنى عن اللغة[26]. ويقول مارتينييه أيضاً: "يمكننا القول: إن تطوُّر اللغة يخضع في سيره إلى التعارض المستمر بين حاجات الإنسان في التبليغ وبين ميله لأنْ يَقْصُرَ نشاطَه الذهني والجسدي على أدنى حدٍّ ممكن، وهنا كما في كل مجال آخر يخضع السلوك الإنساني إلى قانون بذل أدنى جهدٍ ممكن، وطبقاً لهذا القانون لا يتَّفق الإنسان إلاَّ بالقدر الذي يحقِّق له أغراضَه ... إن ما نسميه عادة بالاقتصاد في اللغة ليس إلاَّ ذلك السعي الدائب لتحقيق التوازن بين الاحتياجات المتضاربة والتي لا بدَّ من تلبيتها؛ فمن جانب هناك حاجات الإبلاغ، وهناك من جانب آخر خمول الذاكرة والنطق معاً"[27]. فمارتينييه يقدم لنا سبباً مقنعاً يدعونا إلى الاقتصاد اللغوي، ويعزو ذلك إلى سبب نفسي يتمثل في نزوع ذاكرة الإنسان إلى الاحتفاظ بالقليل على المبدأ البلاغي عند العرب (البلاغة في الإيجاز). وهو على حقٍّ في ما يذهب إليه، وهذه السمة من خصائص الرسول صلى الله عليه وسلم الذي أوتي جوامع الكلم، فكان يعبر عن المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة.

صحيحٌ أنَّنا لن نصل إلى هذه الدرجة التي وصل إليها الرسولُ صلى الله عليه وسلم، لكن هذا يعني السعي إلى الإيجاز قدر المستطاع، فإن كان ذلك أمراً عسيراً صعب المنال في كلامنا الشفهي المنطوق، فلا بدَّ أنْ نوجزَ في تعاريفنا المكتوبة لأن التعريف لا بدَّ أن يصدر عن مراجعة وتدقيق وتنقيح وإعادة نظر، ومن هنا لا بُدَّ أن يلتزم الإيجاز والاقتصاد قدر الممكن، لذلك علينا في صياغة التعريف أنْ نوجز ما دام الإيجاز لا يخلُّ بالمعنى المقصود؛ لأنَّ تجاوز حدِّ الإيجاز يعني تعرُّضَ التعريف للقصور، ويعني عدم اشتمال التعريف على مالا يتم إلاَّ به، فيأتي

مبهماً أو غير واضح نتيجة اقتصاده على زاوية واحدة من زوايا المعرَّف، أو عدم اختيار الكلمات المناسبة. ولتلافي هذا النقص تدعو المعجمية المعاصرة إلى قضية الشمول، وهو شمول نسبي يختلف باختلاف المعاجم[28].

لكن يجب التنبيه، هنا، على أن الحذر الشديد من الخروج عن المعنى المقصود من المعرِّف، أو الخوف من إنقاص المعنى قد يدفع بعضهم إلى تحويل التعريف إلى شرح مطوَّل مبني على الترادف والتكرار والتسلسل الدوري والإكثار من الأمثلة أو حذف ما لا يجوز حذفه وإبقاء مالا يجوز إبقاؤه، فيغدو التعريف قلقاً مضطرب البنية متنافر الكلمات غير قادر على استيعاب دلالة الشيء المعرَّف على الرغم من الشرح والإسهاب، ويأتي التعريف بألفاظ غير مناسبة للمقصود، وقد يؤدي عدم التمكن من قانون الاقتصاد اللغوي إلى ضعف صياغة التعريف، ويتصل هذا النقص باللغة الواصفة، ويتم تلافي هذا القصور باختيار الكلمات المناسبة التي تعبر عن المدلول بدقة مع الصياغة المحكمة لنص التعريف[29].

وذهب ابن سينا في هذا السياق إلى تلافي هذا النقص المعجمي للمعرَّف إلى وجوب ابتكار أو اختراع ألفاظ جديدة مناسبة إنْ تبيَّنَ أنه لا وجود للفظ مناسب لمعناه[30].

حاول الدكتور حلام الجيلالي أن يشفع لمن وقع في هذه النقائص والعيوب من المعجميِّين مستنداً إلى أَنَّ معظم المعاجم لا تكاد تخلو من هذه النقائص، وأن المعجم اللغوي يتجاوز هذه النقائص بالتزامه المبدأ الضابط الوحيد للتعريف، وهو توضيح الدلالة بأسهل تقنية وأوضح صيغة، وهذا يجعل بعض النقائص نوعاً من الامتياز في المعجم اللغوي[31]. فهو يلخص جميع مبادئ صياغة التعريف النموذجي بهذا المبدأ الضابط الوحيد الذي يشفع للمعجمات العربية، ويبرر لها بعض عيوبها.

يرى الجيلالي أن التعريف الدائري يساعد على تتبع المتكافئات من الألفاظ وعدم الانتظام الذي يؤدي إلى التنوع والراحة لدى مستعملي المعجمات[32]. ثم يتحدث عن لانهائية التعريف التي تقدم نوعاً من التشويق للبحث عن آفاق معرفية متجددة في الكشف الحضاري والتعامل الثقافي مع الخطاب التربوي للمعجم[33].

ومهما يكن فهذه الرؤية تتسم بفلسفة الموضوع، وتبعدنا عن مبادئ صناعة المعجمات والتعريفات التي لو تركت على عواهنها لأصبح لكل كلمة مئات التعاريف التي لا يمكن للمثقف والعالم استيعابها، وهي أيضاً تؤدي إلى قلق ثقافي واضطراب علمي، لا نفع منه.

دراسة تطبيقية على تعريفات "الرعاية الاجتماعية": قُدِّمتْ تعريفاتٌ كثيرة لمصطلح الرعاية الاجتماعية، وكلّ تعريف أو مجموعة تعريفات كان ينطلق من وجهة نظر صاحبه إلى المفهوم، فثمة مجموعة من التعريفات التي قُدِّمت على أساس المسؤولية الحكومية للرعاية الاجتماعية؛ منها تعريف روبرت باركر الذي عرّفها بأنَّها: نظام قوي للدولة يشتمل على البرامج والمساعدات والخدمات التي تساعد الناس على إشباع حاجاتهم التي تعدّ أساسية للحفاظ على كيان المجتمع وتحقيق الخير أو الرفاهية لأفراده.

يرتكز هذا التعريف على كلمة مركزية هي (نظام)، وانطلق التعريف من هذه الكلمة ليبيِّن نصه، فالكلمات ما بعد (نظام) هي تداعيات لها ومولّدة عنها وشرح لها، أستطيعُ حذف أيَّ كلمة من نصّ التعريف دون الإخلال التام به، لكن لا أستطيع حذف كلمة (نظام) لأنَّ حذفها يعني انهيار البنية اللغوية والدلالية له.

اعتمد بناء التعريف هنا على عملية التداعيات، فكل جملة يتولّد عنها جملة جديدة مرتبطة بها ارتباطاً عضوياً وثيقاً، فالجملة (يشتمل على البرامج والمساعدات والخدمات) مولّدة من الكلمة المركزية (نظام)، وقد انتهت هذه الجملة عن كلمة

(الخدمات) ليتولّد عنها جملة جديدة مرتبطة معها (التي تساعد الناس على إشباع حاجاتهم)، ثم يتولَّد عن هذه الجملة (التي تعدّ أساسية)، وهذه يتولّد عنها (للحفاظ على كيان المجتمع وتحقيق الخير أو الرفاهية لأفراده).

تبدو البنية والنسيج اللغوي لهذا التعريف متينة متماسكة، لكن ليست إلى درجة عالية، ففيه يوجد الحشو (المساعدات = الخدمات) و(حاجاتهم التي تعد أساسية) فالصواب (حاجاتهم الأساسية أو ضرورياتهم)، و(للحفاظ على كيان المجتمع) فالصواب (للحفاظ على المجتمع)، و(تحقيق الخير أو الرفاهية لأفراده)، والصواب (للحفاظ على المجتمع وتحقيق رفاهيته).

لكن في الجملة يظلُّ هذا التعريف بعيداً نوعاً ما عن الأخطاء التعريفية الفادحة كالتطويل الممل والشروح الزائدة والخروج عن الدائرة الدلالية له.

وفي السياق ذاته أقام جلير مفهومه العام للرعاية الاجتماعية على أساس المسؤولية أيضاً، ويعرفها بأنَّها: مجموع الوظائف الحكومية التي تستهدف تأمين الخير العام للحياة الإنسانية. أبرز ما يلفت الانتباه في هذا التعريف قصره وانكماش بنيته اللغوية، لكن لا نريد أن نتسرع في الحكم عليه بالإيجاز والبلاغة قبل اختبار عناصره وبنيته الدلالية جيداً، فعلى الرغم من إيجاز هذا التعريف إلا أنَّه لم يسلم من العيوب، فعندما يحقق التعريف شرط القصر فهذا لا يعني نجاحه بالمطلق، لأن ثمة شروطاً أخرى يتوجب تحقيقها.

بصراحة لم يكن هذا التعريف دقيقاً بما فيه الكفاية، وتبدو عدم دقته في عبارة (الوظائف الحكومية)، فهذه العبارة (المركب الوصفي) فضفاض جداً، ويفهم منه تلك الوظائف التي يمارسها الأفراد في القطاع الحكومي كوظائف (معلِّم – مدرسة حكومية – طبيب في مستشفى حكومي– مهندس في شركة حكومية...)، وهذا

المعنى بعيد عن مقصد التعريف الذي يريد بالوظائف الحكومية أَنَّ الرعاية الاجتماعية مسؤولية (وظيفة) الحكومة تجاه الشعب والمجتمع، فكان من الأحرى والأدقِّ القول: مجموع المسؤوليات الحكومية أو الالتزامات الحكومية، وبذلك يتم تحقيق الغاية بدقة، ثم نجد أن التعريف في نهايته ينحرف عن المسار المفهومي الدقيق له، فعندما يقول: (للحياة الإنسانية) فكان من الأدقِّ أنْ يقول: (للمجتمع أو للحياة المجتمعية) التزاماً ببنية المصطلح (الرعاية الاجتماعية)، لا (الرعاية الإنسانية)، فصحيح أنَّ الرعاية عمل إنساني، لكنه عمل إنساني للمجتمع، هو عمل مجتمعي خاص في إطار القضايا الإنسانية العامة، فالرعاية الاجتماعية في الأردُن مثلاً تتوجه نحو تأييد الخير العام للمجتمع الأردني لا للمجتمع الإنساني ككل. لأن كلَ دولة ملزمة برعاية مجتمعاتها، ومن ثم نصل إلى تحقيق الرعاية الإنسانية فالرعاية الاجتماعية فرع من أصل كبير هو الرعاية الإنسانية (الإنسان).

وبذلك كان قصر هذا التعريف على حساب وضوحه، لأنه لم يحدّد المقصود بالوظائف الحكومية كما حدّدها تعريف روبرت باركر عندما حددها في البرامج والمساعدات والخدمات، فكان يفضَّل أنْ يكون تعريف جلير على النحو الآتي: الرعاية الاجتماعية هي مجموع الالتزامات الحكومية كالبرامج والمساعدات التي تستهدف تأمين الخير للمجتمع.

وعرفها هوارد رسل بأنها: مجال المسؤولية الحكومية التي تمارس لتحقيق الأمن والحماية وتحقيق فرص التكيُّف الاجتماعي الناجح للشعب؛ أي لكلٍّ من الفرد والأسرة لإشباع الحاجات التي لا تقوم هيئات أخرى بإشباعها بما في ذلك المساعدات المالية للمحتاج وحماية الضعيف والعاجز من الاستغلال الاجتماعي

وتوفير الخدمات العلاجية والمسكنة. كما لفت تعريف جلير انتباهنا لقصره فقد لفت تعريف رسل انتباهنا لطوله الذي يكاد يكون مفرطاً، والسبب في هذا هو تحوّل التعريف إلى شرح وسرد أمثلة ليس محلها في نص التعريف، فوضح كلمة (الشعب) بقوله (أي: لكل من الفرد والأسرة)، والمتلقي على مستوياته الثقافية كافة بغنىً عن مثل هذا التوضيح الذي لا طائل منه، ثم يقول (لإشباع الحاجات التي لا تقوم هيئات أخرى بإشباعها)، فقولُه: التي لا تقوم هيئاتٌ أُخرى بإِشباعِها من الحشو والزيادات التي لا تفيد.

ثم نراه يستطرد بالشرح وإيراد الأمثلة كقولِه: (بما في ذلك المساعدات المالية للمحتاج وحماية الضعيف من الاستغلال الاجتماعي وتوفير الخدمات العلاجية والمسكنة).

وكان بإمكانه اختزال هذه الجمل بالاعتماد على الكلمات المركزية (المساعدات – حماية – الخدمات)، لأن توضيح هذه الكلمات المركزية يكون خارج إطار نص التعريف في مباحث المسألة وفقرائها.

أغرق هذا التعريف في الشرح والتفصيل والدقة، فمثلاً بدل أنْ يقول تحقيق التكيُّف قال: تحقيق فرص التكيف الاجتماعي. لكن على هذا المأخذ الذي يبدو وجيهاً في نظري، فإنَّ هذا التعريف يظلُّ أكثر نجاحاً من تعريف باركر وجلير.

وفي المقابل ثمة مجموعة من التعريفات التي انطلقت من مبدأ (الرعاية الاجتماعية مسؤولية أهلية) مشتركة بين الحكومة والقطاع الأهلي، ومن بين التعاريف التي تتبنى وجهة النظر هذه تعريف محمود حسن، إذ يعرف الرعاية الاجتماعية بأنَّها: مجموعة الجهود التي تبذلها الحكومة والهيئات والمؤسسات

الخاصة لكي يتمكن الفرد من التكيف الإيجابي مع البيئة التي يعيش فيها تكيفاً يهيِّئُ له قسطاً من الراحة النفسية والقدرة الجسمية، بحيث ينعم بالسكن الصالح والصحة الجيدة والغذاء الكامل والثقافة والترفيه.

هذا التعريف على وجاهته وأناقته، لا يخلو من بعض العيوب الفنية كغيره من التعاريف السابقة، إذْ ينقصه قليل من الدقة الدلالية والإيجاز، فبدل أن يقولَ: الحكومة والهيئات والمؤسسات الخاصة، كان بإمكانه تقليص هذه الجملة إلى أقلَّ من ذلك (القطاعان الحكومي والخاص)، وبذلك يكون أكثر دقَةً وأكثر إيجازاً، ثم إنَّه أغرق في شرح الأمثلة التي توضّح مفهوم الرعاية الاجتماعية وأشكالها، وهذه الأمثلة (العلاج والغذاء والمسكن ...) موضعها الصحيح خارج التعريف في فقرة تتحدث مثلاً عن أشكال الرعاية الاجتماعية، وإن كان لا بدَّ من التمثيل لها في نصِّ التعريف فليكن بإيجاز أو بمثال واحد مثلاً.

ومما يؤخذ على هذا التعريف اتِّسامه بالإنسانية أو الأدبية التي لا تليق ببنية التعريف والسياق العلمي، فهو يقول: (يهيِّئ له قسطاً من الراحة... بحيث ينعم بالسكن...)، وهذا الأسلوب الأدبي غير مناسب في السياقات العلمية والبنّى التعريفية، ومن الحشو الملحوظ هنا قول (البيئة التي يعيش فيها)، وكان حريَّاً أنْ يقول (بيئته)، وكفى بهذا دليلاً.

ومن تعريفات الرعاية الاجتماعية ما نجده يعتمد على مبدأ أنَّ الرعاية الاجتماعية مسؤولية المؤسسات الرسمية والأهلية والتطوعية.

ومن أبرز هذه التعريفات تعريف الجمعية القومية الأمريكية للاختصاصيِّين الاجتماعيِّين بأنَّها: مجموعة الأنشطة المنظَّمة التي تمارسها هيئات حكومية وأهلية

تطوعية تسعى من أجل توفير الحماية والوقاية والحد من آثار المشكلات الاجتماعية والعمل على علاجها بإيجاد الحلول المناسبة لها، كما تهتم بتحسين مستوى المعيشة للأفراد والجماعات والأسر والمجتمعات، وتسند هذه الأنشطة لجهود المتخصِّصين المهنيِّين كالاختصاصيِّين الاجتماعيِّين والمحلِّلين النفسيِّين والمعالجين والأطباء والممرضات والمحاميين والمدرسين، ... إلخ).

لن أسجل مأخذ الطول المملِّ على هذا التعريف؛ لأنَّ هذا المأخذ واضحٌ للعيان تماماً ومسلم به، فهذا النصُّ التعريفيُّ خالف جميع التعريفات السابقة التي قدمناها بضخامة بنيته اللغوية الكبيرة وكثرةِ جمله وتعدّدِ أمثلته، بل والإفراط في هذه الأمثلة، فقد كان من الممكن أن ينتهي التعريف عند قوله: (والعمل على علاجها) فإن لم يكن فلينته عند قوله: (والأسر والمجتمعات)، أما قوله: (وتستند ...) إلى نهاية التعريف فهذا ليس محله في النص التعريفي.

الغاية من التعريف تحديد خصائص المفهوم وتوضيح ماهية المصطلح، وماعدا ذلك يدخل في قائمة الحشو والزيادات التي لا طائل منها، لكن من الممكن التخفيف من حدة هذا المآخذ (الطول المفرط) بأن القائم على هذا التعريف هو جمعية لا فرد من الأفراد؛ بمعنى أنَّ المؤسسات دائماً تحرص على توضيح تعاريفها وأهدافها ولو كان ذلك على حساب الإيجاز والاختصار لأن هذه التعاريف قد يترتب عليها قوانين والتزامات وشروط معينة.

يعلق الدكتور عبد الوهاب الظّفيري على هذه التعاريف بقوله: "نلاحظ من خلال المحاولات الكثيرة والتعريفات المتعددة التي سعت إلى الإحاطة بمفهوم الرعاية

الاجتماعية أنها عُنيت بوصف وتحديد طبيعة الرعاية الاجتماعية ذاتها وخصائصها وآليات تقديمها وأساليبه"[34].

ثم يكمل: "والملاحظ أنَّ بعض الآراء قد اقتربت بمفهوم الرعاية الاجتماعية على نحو كبير من مفهوم الخدمة الاجتماعية، وخلط البعض بينها وبين مفهوم السياحة الاجتماعية، ولعلَّ الترادف والتقارب بين تلك المفاهيم قد أسهم إلى حد ما في إحداث ذلك التداخل"[35].

ثم يخلص الدكتور الظفيري إلى قوله: "ممَّا لا شكّ فيه أنَّ الاجتهادات المتعاقبة للإحاطة بمفهوم الرعاية الاجتماعية قد أسهمت إلى حد كبير في بلورة هذا المفهوم وتحديده على نحو دقيق"[36].

فالدكتور الظّفيري، إذاً، يرى أنَّ تلك التعريفات أسهمت فقط، وهذا يعني أنَّها لم تحقق الغاية لذلك، وهو يقترح تعريفاً لمصطلح الرعاية الاجتماعية هو أنَّها: نسق متكامل من الخدمات والأنشطة والبرامج غير الدائمة التي تنشئُها الحكومات وتشارك فيها جميع مؤسسات المجتمع الأهلية والتطوعية والخيرية في إطار النظم الاجتماعية القائمة لإشباع حاجات الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز قيم التكافل بين مختلف فئات المجتمع[37].

قبل أَنْ يضع الدكتور الظّفيري هذا التعريف كان قد نقد التعريفات السابقة من حيث المفهوم والدلالة، لكنه قد يكون غفل عن نقدها من حيث الصياغة والتأليف واللغة، وبناءً على ذلك انطلق في بناء تعريفه الآنف الذي قد يكون أكثر التعاريف السابقة صحة وعلمية، لكنه لم يسلم من العيوب الفنية اللغوية التي تصيب التعريف من ذلك مثلاً ضعف السبك بين الكلمات فهو يقول: نسق متكامل من الخدمات

والأنشطة والبرامج غير الدائمة، ولو قال: نسق متكامل من الأنشطة أو البرامج الخدمية لكان أفضل وأوضح وأدق، وفي تعريفه بعض الحشو الذي كان من السهل التخلص منه، فلو قال: نسق متكامل من الأنشطة والبرامج الخدمية الحكومية المؤقتة بالاشتراك مع المجتمع الأهلي والتطوعي لإشباع حاجات الأفراد...

لكن هذا التعريف يبدو على درجة جيدة في مطابقة معايير صياغة التعريف.

وأخيراً أخلص إلى القول: إنَّ التعريف نشاطٌ علمي معرفي متصل بفروع المعرفة المختلفة يجب أن يخضع لمجموعة من الشروط الفنية اللغوية التي تضمن له نجاحه وتحقيق غايته، ومن ثم فالتعريف يحمل مسؤولية لغوية بوصفه الممثل الحقيقي لماهية المصطلحات والكلمات، ولولا التعريف لتداخلت المفاهيم، وأشكلت المصطلحات، لذلك يجب إيلاء التعريف أهمية كبيرة تحت إشراف الهيئات العلمية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الراعية ووضع تعاريف موحّدة دقيقة شاملة وناجحة.

نتائج البحث: خلص البحث إلى النتائج الآتية:

إنَّ جميع جهود اللغويِّين القدماء والمعاصرين لم تستطع ضبط التعريفات، فبقيت المصطلحات متفلِّتة من عقال الضبط.

عانت التعريفات عند اللغويين والمعجميِّين المصطلحيِّين من عيوب كثيرة حالت دون تأديتها غرضها على أكمل وجه وأدقِّ صورة.

يجب ضبط المصطلحات من خلال عمل المؤسسات لا الأفراد، وهذا العمل هو من مهام المجامع اللغويَّة والعلميَّة، ولا حظَّ للأفراد فيها إلاَّ من خلال الاستئناس بآرائهم والأخذ بما صحّ منها وتقويم ما جانب منها الصواب وتعديله.

التعريف نشاطٌ علميٌّ معرفي متصل بفروع المعرفة المختلفة، لذلك يجب أن يخضع لمجموعة من الشروط الفنية اللغوية المقيِّدة لمدلوله والتي تضمن له نجاحه وتحقيق غايته، فهو يحمل مسؤوليَّةً لغويَّةً بوصفهِ الممثل الحقيقي لماهية المصطلحات.

الهوامش

1 – الفيروزأبادي، القاموس المحيط، قدم له وعلق حواشيه نصر الهوريني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط2، 2007، ص 852.

2– حلام الجيلاني، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 1999، ص 37.

3– محمد جلوب فرحان، نظرية التعريف عند ابن سينا، المجلة العربية للعلوم الإنسانيَّة، الكويت جامعة الكويت، العدد 25، 1978، ص 12.

4– السابق ص 13.

5– السابق ص 12.

6– السيد الشريف الجرجاني، التعريفات، تونس، 1971، ص 33.

7– علي سامي النشَّار، مناهج البحث عند مفكِّري الإسلام، بيروت، دار النهضة، 1984 ص460.

8– الجيلاني ص 40–41.

9– رمزي منير البعلبكي، معجم المصطلحات اللغويَّة، بيروت، دار العلم للملايين، 1990 ص 138.

10 – حلام الجيلالي، تقنيات التعريف بالمعاجم العربية المعاصرة، منشورات اتحاد الكتاب العرب في دمشق عام 1999.

11– الجيلاني، ص 74.

12– الجيلاني، ص 69.

13- الجيلاني، ص 70.

14- هنري بيجوان وفيليب تواورد، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة: ريتا خاطر، المنطقة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009 ص 355.

15- الجيلاني، ص 28.

16- الجيلاني، ص 70.

17- بيجوان، ص 351.

18- بيجوان، ص 351.

19- بيجوان، ص 354.

20- الجيلاني، ص 70.

21- بيجوان، ص 352.

22- بيجوان، ص 353.

23- نظريَّة التعريف عند ابن سينا، ص 259.

24- الجيلاني، ص 71.

25- الجيلاني، ص 72.

26- أندريه مارتينيه، مبادئ اللسانيات العامة، ترجمة: د. أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي الجمهورية العربية السورية، المطبعة الجديدة، دمشق، 1984- 1985، ص 183.

27- مارتينيه، ص 180-181.

28- الجيلاني، ص 72.

29- الجيلاني، ص 73.

30- نظريَّة التعريف عند ابن سينا، ص 259.

31- الجيلاني، ص 73.

32- الجيلاني، ص 73.

33- الجيلاني، ص 73.

34- عبد الوهاب محمد الظفيري، الرقابة الاجتماعية ومستقبل دور الوقف في دول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، العدد 19، 2006 ط1، ص 26.

35- الظفيري، ص 27.

36- الظفيري، ص 30.

37- الظفيري، ص 30.